

التقرير المالي عن حسابات المنظمة للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ تقرير مراجع الحسابات الخارجي والتعليقات التي أدلى بها نيابة عن المجلس التنفيذي

التقرير الأول للجنة الإدارة والميزانية والشؤون المالية التابعة للمجلس التنفيذي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين

١- انعقد الاجتماع الحادي والعشرون للجنة الإدارة والميزانية والشؤون المالية في جنيف في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ برئاسة الدكتور أ. أ. يوسف (ملايف). وترد قائمة بأسماء المشاركين في ملحق هذا التقرير. وقد اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت^١ ورحب رئيسها برئيس لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي.

التقرير المالي عن حسابات المنظمة للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عنه

٢- أحاطت اللجنة علماً بأبرز النقاط الواردة في التقرير المالي للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وهي كالتالي:

- تواصل تحسين شفافية وطريقة عرض المعلومات المالية الذي يعكس التغييرات الجارية داخل المنظمة وخارجها. وقد أصبح هيكل التقرير المالي متماشياً بصورة كلية مع الميزانية البرمجية للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية الرابعة والخمسون.
- تتميز المدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بأنها أول ثنائية يبدأ فيها تطبيق النظام المالي واللائحة المالية المنقحين تطبيقاً تاماً، حيث كانت الثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١ فترة انتقالية. وتمثلت أهم التغييرات المدخلة هنا في إدراج جميع المصادر المالية في الميزانية البرمجية.

١ الوثيقة EBABFC21/1.

٢ الوثيقتان ج ٢٠/٥٧ وج ٢٠/٥٧ إضافة ١.

- ظل مستوى الميزانية البرمجية ثابتاً على مدى عدة ثنائيات، وحدثت زيادة طفيفة تبلغ ١٣ مليون دولار أمريكي حيث ارتفع المستوى من ٨٤٣ مليون دولار أمريكي في الثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٨٥٦ مليون دولار أمريكي في الثنائية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى إدراج تكلفة تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وصندوق العقارات من الإيرادات المتنوعة لتمويل الميزانية العادية.^١
- يعتبر معدل تنفيذ الميزانية العادية البالغ ٩٨٪ أعلى معدل قابل للتنفيذ عملياً بالنظر إلى ضرورة الاحتفاظ ببعض أموال الميزانية على سبيل الاحتياط للطوارئ بسبب عدم سداد الاشتراكات المقدر من جانب بعض الدول الأعضاء، حيث إنه ليس من الحكمة في شيء زيادة الاقتراض الداخلي لهذا الغرض. وقد بلغ معدل التنفيذ بالنسبة لجميع المصادر المالية نسبة ٩٩,٨٪.
- تم استخدام صندوق رأس المال العامل البالغ ٣١ مليون دولار أمريكي بالكامل واستكمل بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي آخر من الاقتراض الداخلي للتمكين من تنفيذ الميزانية العادية.
- مازالت نسبة الاشتراكات المقدر غير المسددة والبالغة ١٣٨ مليون دولار أمريكي مرتفعة إلى حد يبعث على القلق، دون أن تشهد أي تغيير يستحق الذكر عن نهاية الثنائية السابقة. وحدثت زيادة طفيفة في المتأخرات القديمة العهد.
- ظل مستوى المساهمات الطوعية مرتفعاً وذلك سواء من حيث قيمتها المطلقة أو فيما يتعلق بالميزانية العادية، فقد أظهرت زيادة تبلغ ٣٣٪ بالمقارنة مع المدة ١٩٩٨-١٩٩٩. غير أنه بالنظر إلى بقاء الميزانية العادية على حالها تقريباً أثناء هذه المدة، فإن الزيادة الإجمالية في الموارد المالية أقرب إلى ١٨٪.
- استأنر المقر الرئيسي في الثنائية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بنسبة ٤٤٪ من الإنفاق الإجمالي، والمكاتب الإقليمية والقطرية بنسبة ٥٦٪، وذلك بالمقارنة مع ٣٧٪ و ٦٣٪ على التوالي إبان الثنائية ٢٠٠٠-٢٠٠١ وقد التزم المدير العام بتحقيق هدف الـ ٣٠٪ من الإنفاق للمقر الرئيسي و ٧٠٪ للمكاتب الإقليمية والقطرية، أعرب عن تصميمه على مضاعفة الجهود لقلب النسبة المتزايدة من الإنفاق على المقر الرئيسي رأساً على عقب.
- إن أجزاء لا يستهان بها من إيرادات ومصروفات المنظمة تخضع لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وتوفر الآلية الجديدة لتغطية تكلفة مخاطر تقلبات أسعار الصرف التي بدأ تنفيذها في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أساساً أرسخ وأكثر استقراراً للتصدي لهذه المخاطر. ويوفر أحد أبواب الاعتماد في الميزانية الأموال اللازمة لشراء الحماية من العواقب الضارة المترتبة على تقلبات أسعار الصرف هذه. لكنه رغم أن هذه العمليات تؤمن الحماية من تقلبات أسعار الصرف خلال أية ثنائية، فإنها لا تعوض المنظمة عن التغييرات التي تحدث من ثنائية إلى أخرى. وبالتالي فإن الميزانية المقترحة للثنائية المقبلة ستضمن افتراضات بخصوص أثر أسعار الصرف وتحليلاً لهذا الأثر كي يبتسر تحسين التخطيط لاستخدام الموارد التقنية.
- أبدى مراجع الحسابات الخارجي رأياً خالصاً (خالياً من التحفظات) بشأن البيانات المالية للمنظمة عن المدة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣- وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة لتقديمها تقريراً مالياً زاخراً بالمعلومات وواضحاً وشاملاً وكذلك لمراجع الحسابات الخارجي على تقريره. وأحاطت علماً بالتعاون الجيد بين المدير العام ومراجع الحسابات الخارجي، وشددت على أهمية تعزيز إدارة البرامج لضمان تحقيق أقصى فائدة ممكنة من استخدام الأموال.

٤- وفي معرض الرد على الأسئلة التي أثيرت أشارت اللجنة إلى ما يلي:

- أن المدير العام أعاد التأكيد من جديد على الحيلولة دون حدوث الغش والاحتيال وتصميمه أيضاً على تنفيذ المزيد من السياسات الوقائية في هذا الصدد وكذلك وضع مدونة لقواعد تنظيم سلوك الموظفين وأخلاقياتهم؛

- رغم ما يشكله تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن الأمن وإدارة الأصول من تحديات، فقد بدأت الأمانة في إدخال تحسينات على النظم الحالية ووضع نظام متكامل للمستقبل كجزء من نظام الإدارة الشامل الذي تنتهجه؛

- إن وضع الميزانيات القائمة على تحقيق النتائج يؤخذ على محمل الجد في المنظمة. وقد وضعت مسودة تقرير تقييم البرامج للميزانية البرمجية للمدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مع التركيز أكثر مما مضى على رصد النتائج وبلوغ المرامي. وقد تم توسيع نطاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليشمل تقييم البرامج والتدقيق في الأداء؛

- إن التحول الطارئ على مستوى الإنفاق من المقر الرئيسي إلى المكاتب الإقليمية والقطرية كان يرتبط ببرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، ووقف برنامج مكافحة داء كلابية الذنب (الأنكوسركية) في الإقليم الأفريقي.

٥- وأحاطت اللجنة علماً بأبرز النقاط الواردة في التقرير الصادر عن الاجتماع العاشر للجنة مراجعة الحسابات.

- كانت لجنة مراجعة الحسابات قد استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي وأعربت عن شكرها لمراجع الحسابات الخارجي المنتهية مدته لما اتسم به عمله من أهمية دائمة ولتواصله مع الأجهزة الرئاسية والأمانة.

- كانت لجنة مراجعة الحسابات قد أكدت على ضرورة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي كي يتسنى تحسين نظم الإدارة بغية زيادة أمن المعدات المعمرة.

- كانت لجنة مراجعة الحسابات قد طلبت معلومات من الأمانة عن الإجراءات المتخذة لتحسين الضوابط والمراقبة في المكتب الإقليمي لأفريقيا. وقد قدمت الأمانة تقريراً عن هذه الإجراءات التي شملت وضع ضوابط إضافية في نظام حساب السلف المستديمة للحيلولة دون الشطط في الإنفاق، ووفرت المزيد من التدريب للموظفين الإداريين وعززت عملية إسناد السلطات وتفويضها.

- كان مراجع الحسابات الخارجي قد أشار إلى أن المنظمة في وضع مالي سليم. غير أنه تم الإعراب عن شعور بالقلق إزاء متأخرات الاشتراكات المقدرة المستحقة السداد منذ أمد بعيد، وأن مراجع الحسابات حث الدول الأعضاء المعنية على اقتراح اتخاذ ترتيبات لتسويتها. كما أشار إلى أنه حث الدول الأعضاء على تقديم التقارير المالية في حينها عندما يطلب إليها ذلك من أجل الإعانات المقدمة لتغطية التكاليف المحلية والمنح الدراسية. وهو مجال تزيد الأمانة جهودها لمتابعتة.
- إن لجنة مراجعة الحسابات كانت قد أيدت الاستمرار في تنفيذ التخطيط والإدارة القائمين على تحقيق النتائج. وهذا يشمل أيضاً الربط بين الميزانية البرمجية باستراتيجية تخص الموارد البشرية، وإطار أمتن لإسناد السلطات وتفويضها. وقد أوصت لجنة مراجعة الحسابات أيضاً باستخدام نظام تطوير إدارة الأداء لدعم زيادة تنمية قدرات الموظفين بما يتماشى مع استراتيجيات المنظمة.
- لدى استعراض حالة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي سلّمت اللجنة بأنه كان راضياً عن قبول الأمانة بتوصياته وكذلك عن المستوى الرفيع من التقدم المحرز في تنفيذها.
- كانت اللجنة قد أحاطت علماً بوضع إطار ينظم أخلاقيات الموظفين وأن لجنة مراجعة الحسابات كانت تتطلع إلى تنفيذ هذا الإطار على وجه العموم والتفديد به.
- كانت لجنة مراجعة الحسابات قد استعرضت تقرير مراجع الحسابات الداخلي، الذي يغطي نتائج مراجعة الحسابات عن عام ٢٠٠٣. وأعربت عن ترحيبها بالأبناء القائلة بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصبح الآن مسؤولاً عن عمليات التقييم وأنه تم تعزيزه بإضافة ثلاث وظائف إليه.
- كانت لجنة مراجعة الحسابات قد أحاطت علماً باتخاذ تدبيرين هامين لتعزيز القدرة على معالجة حالات الغش والاحتيال. ويتضمن هذان التدبيران توضيحاً صادراً عن المدير العام للأدوار والمسؤوليات، وتدابير تفصيلية صادرة عن المراقب المالي للحيلولة دون حدوث الغش.
- وفيما يتعلق بالغش والاحتيال كان مراجع الحسابات الداخلي قد أبلغ عن عدد من الحالات في عام ٢٠٠٤، يقل بكثير عن المستوى الذي وصل إليه في عام ٢٠٠٣. وأعربت لجنة مراجعة الحسابات عن تقديرها للجهود المبذولة لتعزيز بيئة الرقابة.
- سيتم نتيجة المقررات الصادرة عن المجلس التنفيذي في دورته الثالثة عشرة بعد المائة، استيعاب وظائف لجنة مراجعة الحسابات داخل اللجنة الجديدة التي ستخضع اختصاصاتها للمزيد من النقاش في دورة المجلس التنفيذي القادمة. وكان تقرير مراجع الحسابات الخارجي قد أعرب في هذا السياق عن الأمل باستمرار الحوار النشط مع الأجهزة الرئاسية بشأن مسائل المراجعة الخارجية للحسابات في الهياكل المستقبلية وأشار إلى أن هذا الحوار يعد أمراً أساسياً في تعزيز الشفافية والمساءلة.

توصية لجمعية الصحة

٦- إن اللجنة، بعد أن درست التقرير المالي نيابة عن المجلس التنفيذي، وإذ تحيط علماً على النحو الواجب بالتقرير الصادر عن الاجتماع العاشر للجنة مراجعة الحسابات وتقرير مراجع الحسابات الخارجي، توصي جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون،

بعد النظر في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن المدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية؛^١

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة الإدارة والميزانية والشؤون المالية التابعة للمجلس التنفيذي والمقدم إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين،^٢

تقبل التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للمدير العام عن المدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية.

١ الوثيقتان ج ٢٠/٥٧ و ج ٢٠/٥٧ إضافة ١.

٢ الوثيقة ج ٢١/٥٧.

الملحق

قائمة بأسماء المشاركين

الأعضاء والبدلاء والمستشارون

ملديف

الدكتور أ. أ. يوسف (الرئيس)

الصين

الدكتور بين لي

السيد كي كنج دونغ (مستشار)

غينيا - بيساو

الدكتور ج. س. سا نوغيرا

أيسلندا

السيدة أ. كنوسدوتير (بديلة عن السيد د. أ. غونارسون)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد د. هوهمان (بديل عن الدكتور و. ر. ستايخر)

البدلاء والمستشارون الآخرون في المجلس التنفيذي

السيد د. ر. ماكفي (كندا)

السيد م. كوتشيتكوف (الاتحاد الروسي)

السيد ن. لوجنيسكي (الاتحاد الروسي)

الدول الأعضاء غير الممثلة في المجلس التنفيذي

السيد ز. منتاساكانيان (أرمينيا)

السيد م. سويرز (أستراليا)

السيدة س. كولن (أيرلندا)

السيد ف. بيلاشوف (أوكرانيا)

= = =